أميمة غشيم
دكتورة في الحقوق
مفتشة الشغل

الرقمنة في المعاملات المدنية

- مجال إبرام وتنفيذ المعاملات المدنية الرقمية
- المسؤولية المدنية الناشئة عن التعامل الرقمي
- الاليات الرقمية في منظومة الاثبات الرقمي
- القانون الواجب التطبيق في المنازعات المدنية الرقمية
- الاختصاص القضائي في المنازعات المدنية الرقمية

تقديم
الدكتور عبد الالاه المحبوب
أستاذ التعليم العالي
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان

دار الآفاق المغربية

الفهرس

تقديم الدكتور عبدالاله المحبوب 5

مقدمة 7

الباب الأول

الأسس القانونية للمعاملات المدنية في البيئة الرقمية

الفصل الأول: مجال إبرام وتنفيذ المعاملات المدنية الرقمية 25

المبحث الأول: أحكام إبرام المعاملات المدنية في البيئة الرقمية 25

المطلب الأول: طرق إبرام المعاملات المدنية في البيئة الرقمية 26

الفقرة الأولى: التعبير عن الإرادة في البيئة الرقمية 27

أولا – التعبير عن الإرادة بواسطة الهاتف والفاكس 27

1 – التعبير عن الإرادة بواسطة الهاتف 27

2 – التعبير عن الإرادة بواسطة الفاكس 30

ثانيا – التعبير عن الإرادة بواسطة الأنترنت 31

الفقرة الثانية: طبيعة التعبير عن الإرادة في البيئة الرقمية 36

أولا – اختلاف الوسائل الرقمية في طبيعة تعبيرها عن الإرادة 36

1 – وجود الحرية التعاقدية في التعبير عن الإرادة الرقمية 37

2 – غياب الحرية التعاقدية في التعبير عن الإرادة الرقمية 39

ثانيا – آثار اختلاف طبيعة التعبير عن الإرادة في البيئة الرقمية 46

1 – مشروعية الوسائل الرقمية كأداة للتعبير عن الإرادة 46

2 – موقف التشريع من التعبير عن الإرادة في البيئة الرقمية 50

المطلب الثاني: توافق الإرادتين في البيئة الرقمية 54
الفقرة الأولى: صدور الإيجاب والقبول الرقميين 54
أولا – صدور الإيجاب الرقمي 55
1 – مفهوم الإيجاب الرقمي وما يشتبه به 55
2 – كيفية صدور الإيجاب الرقمي 57
ثانيا – صدور القبول الرقمي 60
1 – مفهوم القبول الرقمي 60
2 – موقف التشريع من التعبير عن القبول في البيئة الرقمية 61
الفقرة الثانية: اقتران الإيجاب والقبول في البيئة الرقمية 65
أولا – حالات الاقتران الواضح 65
1 – التطابق التام بين الإيجاب والقبول الرقميين 66
2 – عدم تطابق الإيجاب والقبول الرقميين 68
ثانيا – حالات الاقتران المبهم 73
1 – التعبير عن الإرادة بالنيابة في البيئة الرقمية 74
2 – السكوت في التعبير عن الإرادة في البيئة الرقمية 76
المبحث الثاني: تنفيذ المعاملات المدنية في البيئة الرقمية 79
المطلب الأول: التزامات الأطراف في تنفيذ المعاملات المدنية الرقمية 80
الفقرة الأولى: الالتزامات التقليدية في تنفيذ المعاملات المدنية الرقمية 81
أولا – التزام البائع 81
1 – الالتزام بالتسليم 81
2 – الالتزام بضمان العيوب الخفية والتعرض والاستحقاق 86
ثانيا – التزامات المشتري 98
1 – التزام المشتري بالوفاء بالثمن 99
2 – التزام المشتري بالتسلم 100

الفقرة الثانية: الالتزامات الحديثة في تنفيذ المعاملات المدنية الرقمية 102
أولا – الالتزام بالإعلام 102
1 – مفهوم الالتزام بالإعلام وأساسه 102
2 – موقف التشريع من الالتزام بالإعلام 108
ثانيا – الالتزام بالحق في الرجوع 112
1 – مفهوم حق المستهلك في الرجوع 112
2 – آثار حق المستهلك في الرجوع 115
المطلب الثاني: كيفيات تنفيذ المعاملات المدنية في البيئة الرقمية 116
الفترة الأولى: خصوصيات التسليم والتسلم في المعاملات المدنية الرقمية 117
أولا – تسليم شيء في ظل التعاقد بالتقنيات الرقمية 117
ثانيا – بتقديم خدمة في ظل التقنيات الرقمية 122
ثالثا – الالتزام بالضمان في العقود الرقمية 123
الفقرة الثانية: خصوصيات الأداء في تنفيذ المعاملات المدنية الرقمية 124
أولا – أنواع الأداءات بالوسائل الرقمية 124
1 – الاعتمادات المستندية والبطاقات البلاستيكية الإلكترونية 125
2 – النقود الإلكترونية 132
ثانيا – التدخل التشريعي لحماية وسائل الأداء الرقمي 140
1 – التدخل التشريعي لحماية الاعتمادات المستندية والبطاقات البلاستيكية الإلكترونية 140
2 – التدخل التشريعي لحماية النقود الإلكترونية 147
الفصل الثاني: المسؤولية المدنية الناشئة عن التعامل الرقمي 153
المبحث الأول: المسؤولية العقدية الرقمية 153
المطلب الأول: المسؤولية عن مرحلة التفاوض الرقمي 154
الفقرة الأولى: التكييف القانوني للمسؤولية عن التفاوض الرقمي 156

أولا – الاتجاهات التقليدية حول طبيعة المسؤولية في التفاوض الرقمي 156
1 – نظرية المسؤولية العقدية 156
2 – نظرية المسؤولية التقصيرية 163
3 – النظرية الموضوعية 165
ثانيا – الاتجاهات الفقهية المعاصرة وموقف القانون والقضاء 168
الفقرة الثانية: آثار المسؤولية المدنية للمتفاوض الرقمي 174
أولا – التعويض في المسؤولية الناشئة عن التفاوض الرقمي 174
1 – عناصر تحديد التعويض 175
2 – صور التعويض 182
ثانيا – وسائل دفع المسؤولية عن المتفاوض الرقمي 188
1 – القوة القاهرة أو الحادث الفجائي 189
2 – فعل الغير 191
3 – خطأ المضرور 191
المطلب الثاني: المسؤولية العقدية في مرحلتي إبرام وتنفيذ العقود الرقمية 193
الفقرة الأولى: المسؤولية بصدد إبرام العقد الرقمي 194
أولا – المسؤولية عن التعبير عن الإرادة رقميا 194
1 – المسؤولية عن الإيجاب الرقمي 195
2 – المسؤولية عن القبول الرقمي 200
3 – النقرة الأولى (مرحلة المراجعة) 203
4 – النقرة الثانية تأكيد للطلب 204
5 – الإشعار بالاستلام 207
6 – شروط القبول عبر الرسائل الإلكترونية 211
7 – الاستثناءات الواردة على القبول عبر الرسائل الإلكترونية 212
ثانيا – مركز عيوب الرضى في العقود الرقمية 217

1 – عيب الغلط 217
2 – عيب الإكـراه 222
3 – عيب الغبن 224
4 – عيب التدليس 226
الفقرة الثانية: المسؤولية بصدد تنفيذ العقد الرقمي 226
أولا – الالتزام بالتسليم في العقود الرقمية 227
1 – أنواع التسليم 228
2 – آجال التسليم 230
ثانيا – الالتزام بالضمان في العقود الرقمية 233
1 – ضمان عيوب الشيء المبيع 233
2 – ضمان التعرض والاستحقاق 236

الباب الثاني

الإثبات والمنازعات المدنية الرقمية

الفصل الأول: الاليات الرقمية في منظومة الاثبات الرقمي 242
المبحث الأول: الإثبات في المعاملات المدنية الرقمية 242
المطلب الأول: القواعد العامة لآليات الإثبات الرقمي 243
الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية لآليات الإثبات الرقمي 243
أولا – موقف الفقه والقضاء المقارن 244
ثانيا – موقف الفقه والقضاء المغربي 245
الفقرة الثانية: الآليات الرقمية والمبادئ العامة للإثبات 246
المطلب الثاني: نطاق الإثبات ودور القضاء المدني في التقدير والترجيح 248
الفقرة الأولى: نطاق الإثبات في ظل قانون 05-53 248
أولا – الوقائع التي يجوز إثباتها 249
1 – أن تكون الواقعة منتجة في الدعوى 249

2 – أن تكون الواقعة ممكنة الإثبات 250
ثانيا – الوقائع التي لا يجوز إثباتها 251
1 – أحكام الأسرة 251
2 – الضمانات الشخصية أو العينية في المجالين التجاري والمدني 252
الفقرة الثانية: دور القضاء المدني في تطويع وسائل الإثبات في البيئة الرقمية 252
أولا – رقابة القضاء على وسائل الإثبات الرقمية 254
ثانيا – سلطات المحكمة في الإثبات الرقمي 255
1 – سلطة الاستدلال بالمألوف والمعلومات العامة 256
2 – سلطة تقدير قيمة الدليل 256
3 – سلطة الترجيح بين أدلة الخصوم 257
المبحث الثاني: القيمة القانونية لوسائل الإثبات الرقمية وضوابطها 260
المطلب الأول: القيمة القانونية لوسائل الإثبات الرقمية 261
الفقرة الأولى: القيمة القانونية للمخاطبة الهاتفية والمصغرات الفيلمية في الإثبات 261
أولا – القيمة القانونية للمخاطبات الهاتفية والمستخرجات الفيلمية 262
1 – حجية المخاطبة الهاتفية في إثبات التعاقد الرقمي 262
2 – حجية المصغرات الفيلمية في إثبات التعاقد الرقمي 273
الفقرة الثانية: القيمة القانونية لمستخرجات الفاكس والإنترنت 278
أولا – الحجية القانونية للفاكس في الإثبات المدني 279
ثانيا – الحجية القانونية للسندات المرسلة عن طريق الأنترنت 282
المطلب الثاني: ضمانات الإثبات في البيئة الرقمية وضوابطها 286
الفقرة الأولى: جهات التوثيق الرقمي والخدمات الممنوحة من طرفها 287
أولا – جهات التوثيق الرقمي والخدمات الممنوحة من طرفها 287
ثانيا – ضمانات التوثيق الرقمي 290

1 – مدى فعالية التوقيع في التحقق من شخصية مصدره 291
2 – مدى استيفاء التوقيع للشروط اللازمة للاعتداد به في الإثبات الرقمي 292
الفقرة الثانية: مسؤولية جهات التوثيق الرقمي 294
أولا – مسؤولية جهات التصديق الإلكتروني وفقا للقواعد العامة 295
1 – المسؤولية العقدية لجهات التوثيق الرقمي 295
2 – المسؤولية التقصيرية لجهات التوثيق الرقمي 297
ثانيا – مسؤولية مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وفقا للتشريعات الخاصة .. 298
1 – مسؤولية مقدمي خدمات المصادقة الالكترونية وفقا للتوجيه الأوروبي 298
2 – مسؤولية مقدمي خدمات المصادقة الرقمية وفقا للقانون المغربي 53.05 301
3 – خصوصيات مسؤولية مقدمي خدمات المصادقة الالكترونية
على مستوى نطاقها 301

الفصل الثاني: القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي
في المنازعات المدنية الرقمية 308
المبحث الأول: القانون الواجب التطبيق على العقود المدنية الرقمية 309
المطلب الأول: تطبيق القواعد العامة على العقود المدنية الرقمية 311
الفقرة الأولى : إمكانية تطبيق القواعد المادية الدولية
على العقود المدنية الرقمية 312
أولا – نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة على العقود المدنية الرقمية 314
1 – تطبيق النطاق الموضوعي للاتفاقية الأمم المتحدة 315
2 – تكييف المقتضيات الدولية على العقود الرقمية 319
ثانيا – تطبيق النطاق الشخصي والدولي على العقود المدنية الرقمية 321
1 – المعايير الدولية في العقود المدنية الرقمية 322
2 – صلاحية تطبيق هذه المعايير على العقود المدنية الرقمية 328
3 – صلاحية تطبيق النطاق الشخصي للاتفاقية على العقود المدنية الرقمية 329

الفقرة الثانية: الحل المباشر للقانون الواجب التطبيق على العقود المدنية الرقمية 331
أولا – مصادر القواعد المادية الدولية للتعاقد الرقمي 333
1 – القواعد المادية الرقمية ذات النشأة التنظيمية 333
2 – القواعد المادية الرقمية ذات النشأة التلقائية 335
ثانيا – تقييم القواعد المحادية للتعاقد الرقمي 336
1 – بعض مظاهر القواعد المادية المباشرة 336
2 – مدى كفاية هذه القواعد لحل إشكال التنازع 337
المطلب الثاني: التشريعات الداخلية وإمكانية حل إشكال تنازع القوانين 338
الفقرة الأولى: التشريع المغربي وحل إشكال تنازع القوانين 338
أولا – آليات حل إشكال التنازع في قانون رقم 53/05 340
1 – اليات التنظيم الرقمي من خلال القانون 53.05 341
2 – أساس مصداقية التعاقد من خلال القانون رقم 53/05 342
ثانيا – ضمان مصداقية التعاقد الرقمي 343
1 – خلال مرحلة التفاوض الرقمي 343
2 – خلال إبرام العقد وتنفيذه 346
الفقرة الثانية: إمكانية حل إشكالية التنازع من خلال القانون رقم 53–05 347
أولا – حل التنازع باحترام المعطيات التشريعية 348
1 – احترام الالتزامات المتبادلة 348
2 – فرض حسن النية في التعاقد الرقمي 349
ثانيا – حل إشكالية التنازع بين القانون المغربي والقانون المقارن 350
1 – حالة التنازع في التشريعين المغربي والفرنسي 350
2 – صعوبات تطبيق قواعد الاسناد الرقمي 352
المبحث الثاني: تحديد الاختصاص القضائي في المنازعات المدنية الرقمية 353

المطلب الأول: ثبوت الاختصاص القضائي للمحاكم الوطنية – 354
الفقرة الأولى: الضوابط العامة للاختصاص القضائي ومدى ملاءمتها للنظر في المنازعات المدنية الرقمية – 355
أولاً – الضوابط العامة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي 355
1 – الضوابط الشخصية لتحديد الاختصاص القضائي 355
2 – الضوابط المكانية لتحديد الاختصاص القضائي 360
ثانيا – ملاءمة الضوابط العامة للتطبيق على المنازعات المدنية الرقمية 364
1 – الضابط المكاني والجغرافي لضوابط الاختصاص الدولية 364
2 – موقف القضاء من الاختصاص بالفصل في المنازعات المدنية الرقمية 366
الفقرة الثانية: علاقة الإرادة بالاختصاص القضائي في المنازعات المدنية الرقمية 369
أولاً – دور الإرادة في تحديد الاختصاص القضائي 370
1 – الإرادة الصريحة 370
2 – الإرادة الضمنية 372
ثانياً – حدود الإرادة في تحديد الاختصاص القضائي 374
1 – حماية المستهلك في منازعات المعاملات المدنية الرقمية 374
2 – النظام العام والاختصاص القضائي في المنازعات المدنية الرقمية 378
المطلب الثاني: تسوية المنازعات رقميا كحل لإشكال الاختصاص القضائي 381
الفقرة الأولى: التحكيم في المنازعات المدنية الرقمية 382
أولاً – النظام القانوني الموضوعي للتحكيم في البيئة الرقمية 384
ثانيا – النظام القانوني الإجرائي للتحكيم في البيئة الرقمية 387
1 – بدء اجراءات التحكيم الرقمي 388
2 – الحكم التحكيمي الرقمي 390
3 – تنفيذ الحكم التحكيمي الرقمي 391

الفقرة الثانية: التقاضي في المنازعات المدنية الرقمية 393
أولاً – مفهوم التقاضي الرقمي في المنازعات المدنية الرقمية 393
ثانياً – تطبيقات التقاضي الرقمي في المنازعات المدنية الرقمية 397
خاتمة 403
لائحة المصادر والمراجع 407
الفهرس 445

هذا الكتـــاب

هل لبس القانون ثوب الرقمنة، أم أن الرقمنة لبست ثوب القانون؟ سؤال يطرح نفسه في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي غيرت وجه المعاملات المدنية.

يمكن القول إن القانون هو من لبس ثوب الرقمنة، حيث أن التكنولوجيا الرقمية هي التي غيّرت كيفية تطبيق القانون وتنظيم المعاملات، كما أنها فرضت على القانون أن يتكيف مع التطورات التكنولوجية، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل القانون الرقمي والتعاقد الإلكتروني، فالرقمنة أضحت ليست مجرد تحدي تكنولوجي فقط، ولا هدفا في حد ذاته، بل هي أيضا فرصة لإعادة تشكيل القانون ليكون أكثر فعالية وعدالة.

الدكتور عبد الالاه المحبوب
أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق تطوان

دار الآفاق المغربية

الدار البيضاء _ المغرب
الهاتف: +212 5 22 83 33 99
البريد الإلكتروني: daralafak@gmail.com
الموقع الرسمي: www.daralafak.com

الطبعة الأولى 2026

9 789920 526845

الثمن : 170 درهم